

رأس المال المدفوع 25000000 د.ك

مزاد بيع السيارات

مزاد رقم 7 تاريخ 22/07/2025

نوع الملكية	نوع التعويض	اللون	الطراز	رقم الشاسي	رقم اللوحة	صنف السيارة	نوع السيارة
تحويل	شامل	ابيض	2023	77883	21/79646	LH440 بوكرس	بيجو

الرقم بالكشف	رقم التعويض	اسم المشتري	المبلغ الاجمالي
11	COD25030006	سعد سعود عبدالله المطيري	3530

اقرار وتعهد

أنا الموقع أدناه سعد سعود عبدالله المطيري الرقم المدني (268021100454) اقر وأعترف بأنني اشتريت من شركة الخليج للتأمين واعادة التامين حطام المركبة الموصوفة أعلاه مقابل مبلغ 3530 دفع بالكامل.

باع واسقط وتنازل الطرف الأول لملكنته وكافة حقوقه الخاصة بحطام السيارة المشار إليها أعلاه للطرف الثاني بعد ان اقر لطرفان باهليتهما للبيع و الشراء ، يقر المشتري بأنه عاين السيارة المعروضة للجهالة و قبلها بحالتها وبالثمن الموضح و بموجب لشروط المرفق بعقد البيع .

علمًا بأنه لن يتم ارجاع مقدم القيمة المدفوع في حال عدم إتمام الشراء ، كما لن يتم إعادة قيمة المركبة حال عدم قيام المشتري بتحويل الحطام السيارة باسمه في إدارة المرور .

الممثل القانوني
(شركة الخليج للتأمين واعادة التامين):

توقيع المشتري:



علمًا بأنه لن يتم ارجاع مقدم القيمة المدفوعه في حالة عدم اتمام الشراء . كما لن اعادة قيمة المركبة ف حال عدم قيام المشتري بتحويل حطام السيارة باسمه في ادارة المرور

عقد بيع مركبة بحالتها (حطام)

بناء على محضر المزاد المرفق بالعقد تم الاتفاق بين الطرفين بموجب هذا العقد على ان يقوم الطرف الثاني بشراء حطام المركبة وفقا للشروط الآتية

البند الأول :-

يكون التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من هذا العقد

البند الثاني :-

اتفق الطرفان على ان حطام المركبة : هو المركبة المباعة سواء كانت هالكة جزئيا او كليا ، و ان اخفاق المشتري في اصلاح المركبة الهالكة جزئيا و عدم قبول تحويلها من قبل إدارة الفحص الفني خلال 60 يوما لملكية المشتري يخول الطرف الأول اسقاط لوحات السيارة لتكون في حيازة المشتري باعتبارها حطام هالك كليا .

البند الثالث :-

جميع مصروفات و رسوم تسقيط او نقل ترخيص السيارة المباعة يتتحملها المشتري وحده و يتولى بنفسه او بواسطة من يوكله عنه إتمام الإجراءات اللازمة دون الرجوع على البائع في ذلك ، وفي حال عدم إتمام إجراءات تحويل الملكية باسمه يكون ملزما بسداد كافة مصاريف و الرسوم المترتبة على ذلك ويحق للشركة الرجوع عليه بالمطالبة بكل ما تحملته من مصاريف نتيجة عدم تنازله الإجراءات الازمة خلال المدة المتفق عليها بالعقد .

البند الرابع :-

يلتزم الطرف الثاني بسداد كامل ثمن الحطام موضوع العقد و تحويل ملكيته باسمه بعد اجراء الفحص الفني اللازم لها بإدارة المرور المختصة و اجراء الإصلاحات و معالجة التلفيات الازمة و تجهيزها لتكون صالحه لاجراء الفحص الفني المطلوب خلال 60 يوما من تاريخ الشراء و في حال عدم التزامه بذلك يحتفظ بحطام المركبة مع تحمله غرامة تأخيرية تقدر بقيمة 100 د.ك . أسبوعيا لحين إتمام اجراء اسقاط اللوحات طبقا للآلية المذكورة بموجب البند الثاني .

البند الخامس :-

يعهد المشتري بسحب حطام السيارة موضوع العقد خارج الشركة خلال أربعة أيام من تاريخ الشراء و في حال تخلفه عن ذلك لاي سبب كان فان ذلك يعد تفويضا للشركة بالتصرف بحطام السيارة و إعادة عرض بيعها عن طريق المزايدة المتباينة لديها و قبول المشتري باستلام الثمن الذي سيعاد بيع السيارة به في حال سبق سداده ل كامل المبلغ مهما قل مقداره ، و يتحمل الخسارة كاملة او فرق السعر في حال بيع المركبة بقيمة اقل مع التزامه بدفع أجور أرضية الكراج و الحراسة بواقع عشرة دينار يوميا على ان يتم خصم هذه المبالغ من المبالغ المسددة منه دون الرجوع اليه .

البند السادس :-

يعهد الطرف الثاني بتحمله المسؤلية الكاملة عن الاضرار التي تقع من السيارة او عليها و بعدم مسؤولية الطرف الأول " الشركة البائعة " عن أي ادعاء بحق الغير يتعلق بالسيارة موضوع العقد سواء كانت المطالبة تستند لحق ناشئ عن القانون او عن عقد بيع او مسؤوليه تقصيري او أي سبب اخر و ذلك من تاريخ استلام الطرف الثاني لها .

البند السابع :-

يقر الطرف الثاني بان للطرف الأول الحق بالاحتفاظ بلوحات السيارة السابقة طوال الفترة السابقة على تحويل الملكية ، و ان في حال استلامه اللوحات لغرض اجراء مقاييس جديدة دون تجاوز اجراءات الفحص الفني بنجاح فانه ملتزم بإعادة اللوحات للبائع لتسقيطها ، و ان اللوحات مسلمه له على سبيل الأمانة ، و انه في خلال تلك الفترة مسؤول عنها مسؤولية كاملة و في حال مخالفته لذلك و لما تم الاتفاق عليه فانه يكون خائنا للامانة و يتحمل كافة الآثار القانونية المترتبة على ذلك .

البند الثامن :-

تم جميع المخاطبات و المراسلات وفقا للعناوين المختار و هو او عن طريق البريد الالكتروني التالي : و يلتزم الطرف الثاني بإبلاغ الطرف الأول حال تغيير العنوان .

البند التاسع :-

حرر هذا العقد من نسختين اصليتين بيد كل طرف نسخة منه للعمل بموجبها على ما جاء به ، واثباتا لذلك وقع الطرفان على العقد الذي ادخل حيز التنفيذ بدءا من التاريخ الوارد بصدره .

البند العاشر :-

القانون المدني الكويتي هو القانون واجب التطبيق في حال وجود ثمة نزاع يخص تطبيق هذا العقد او تفسيره .